الجريمة في المناطق الحضرية : دراسة تجريبية

إردال غوموش
أستاذ مساعد، قسم المالية العامة، جامعة عثمان غازي، إسكي شهير، تركيا
ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

ملخص

الجريمة آفة تُهدد حقوق الأفراد ، ولذلك، فهي تُهمّ جميع أفراد المجتمع . ويُجادل البعض بأنه مع ازدياد التحضر، تزداد الجريمة . تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مُحددات الجريمة في المناطق الحضرية تجريبيًا باستخدام بيانات مقطعية . تُشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن دخل الفرد ، وعدم المساواة في الدخل ، وعدد السكان ، و وجود السكان السود ، جميعها مُحددات مهمة للجريمة في المناطق الحضرية . كما تُؤكد نتائجنا الدراسات التجريبية السابقة حول هذا الموضوع.

مقدمة

منذ القدم وحتى المجتمعات الحديثة ، لطالما كانت الجريمة موضوعًا شائكًا ، وحافظت على مكانتها في جدول أعمال الحياة اليومية . وبشكل خاص ، مع ازدياد النمو الاقتصادي والتنمية في الدول ، من عام لآخر ، يُتوقع أن ينخفض معدل الجريمة مع مرور الوقت . إلا أن هذا المعدل لا ينخفض ، بل ازدادت أهميته في النصف الثاني من هذا القرن . وكما أشار بيكر (1968: 172) قبل سنوات ، "ربما ازدادت أهمية الجريمة خلال الأربعين عامًا الماضية" . لكل مجتمع منظومة قيمه الخاصة ، وتُعرّف الجريمة أساسًا بهذه المنظومة . ولسبب أو لآخر ، وُجدت الجريمة في كل مجتمع عبر التاريخ ، مع أن معدلها ونوعها وأسبابها وتأثيرها قد يختلف اختلافًا كبيرًا من مجتمع لآخر . تشهد نسبة سكان المناطق الحضرية تزايدًا مستمرًا في العالم، كما يشير الجدول 1. وهذا يعني أن الجريمة وتدابير الوقاية منها ستزداد أهمية في المناطق الحضرية في السنوات القادمة . في حين كان 30% من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية عام 1950، فقد وصلت هذه النسبة إلى حوالي 47% عام 2000 ، ومن المتوقع أن تصل إلى 60% عام 2030 . لذلك ، من الضروري فهم العلاقة بين الجريمة والمناطق الحضرية .

Table 1: Urban Population, Growth Rate and Urbanization Percentage.

Region	Urban Population (Millions)			Growth Rate (Percent)		Percentage Urban		
	1950	2000	2030	1950-2000	2000-2030	1950	2000	2030
World	750	2860	4980	2.68	1.85	29.8	47.2	60.2
More Developed Regions	450	900	1000	1.4	0.38	54.9	75.4	82.6
Less Developed Regions	200	1960	3980	3.73	2.35	17.8	40.4	56.4
Northern America	110	243	335	1.59	1.07	63.9	77.4	84.5
Latin America	70	391	608	3.44	1.47	41.9	75.4	84
Oceania	8	23	32	2.14	1.19	61.6	74.1	77.3
Europe	287	534	540	1.24	0.04	52.4	73.4	80.5
Asia	244	1376	2679	3.46	2.22	17.4	37.5	54.1
Africa	32	295	787	4.42	3.27	14.7	37.2	52.9

Source: United Nations Population Division, *World Urbanization Prospects:* The 2001 Version.

من الطبيعي أن نتساءل : لماذا ترتكب الجريمة ؟ ما الذي يجب فعله لمنعها ؟ يمكننا سرد العديد من الأسئلة ذات الصلة ، لكن الإجابات عن جميع هذه الأسئلة المتعلقة بالجريمة ليست بسيطة . وبسبب هذه الصعوبة ، وُجدت... العديد من التخصصات الأكاديمية التي تدرس هذا الموضوع . لأنه "...يتطلب نهجًا متعدد التخصصات..." (ستيفانز، 1983) . وبطبيعة الحال ، يدرس كل تخصص الجريمة من منظوره الخاص . علم الاجتماع ، وعلم النفس ، والعلوم السياسية ، والأنثروبولوجيا ، والقانون ، والاقتصاد هي بعض التخصصات التي تدرس الجريمة بطرق مختلفة .

في دراسة حديثة ، حاولت جيندروت (2001) التمييز بين الجريمة والخوف منها في المدن الكبرى الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا . وحلّلت القضية من منظور سياسي ، وأشارت إلى أنه في كل مدينة من المدن التي شملتها دراستها ، تعمل السلطات المحلية ، ودوائر الشرطة ، والمعلمون ، والخدمات الإنسانية ، والمنظمات غير الربحية ، وهيئات الإسكان والرياضة المحلية معًا لمنع الجريمة . وهذا يُظهر أنه في منع الجريمة ، ينبغي على السلطات المحلية من مختلف الإدارات التعاون لتحقيق النجاح . أي أنه ينبغي إشراك تخصصات مختلفة . ويُقال إنه مع ازدياد التحضر، تزداد الجريمة أيضًا (جالفين، 2002: 130؛ جافيريا وباجيس، 2002: 190) . بمعنى آخر، مع اتساع المناطق الحضرية ، يزداد معدل الجريمة فيها .

يهدف هذا البحث إلى دراسة تجريبية لمحددات الجريمة في المناطق الحضرية باستخدام بيانات مقطعية . هناك العديد من النظريات التي طُوّرت في أدبيات العلوم الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي . يتناول الاقتصاديون قضية الجريمة بشكل مختلف عن غيرهم من علماء الاجتماع . بصفتنا اقتصاديين ، نعتقد أن الناس يتصرفون بعقلانية ؛ فهم يُعظمون منفعتهم (ماثور، ١٩٧٧) . وتحديدًا ، إذا ارتكب أحدهم جريمة ، فإن خياره العقلاني هو تعظيم منفعته من خلال ارتكابها . وبما أن معظم الجرائم تقع في المناطق الحضرية ، فإن سكان هذه المناطق يخشون الوقوع ضحية للجريمة .

في هذه الورقة ، أُركز على نوعين من الجرائم في المدن الأمريكية الكبرى . أولًا، أستخدم العدد الإجمالي للجرائم الخطيرة المعروفة لدى الشرطة (NCRM) كمتغير تابع . ثانيًا، أستخدم جرائم العنف الخطيرة المعروفة لدى الشرطة (VCRM)، والتي تشمل القتل والقتل غير المتعمد، والاغتصاب بالإكراه ، والسرقة ، والاعتداء المشدد ، كمتغير تابع ثانٍ . يُعرف المتغير التابع الأول بجرائم الممتلكات ، بينما يُسمى الثاني بالجرائم الشخصية ، وكلاهما يُطلق عليهما معًا جرائم المؤشرات . في الأدبيات ، هناك ثلاث مجموعات من المتغيرات المُتفق عليها عمومًا تُستخدم في تحديد الجريمة . وهذه المتغيرات هي متغيرات اقتصادية ، ومتغيرات اجتماعية اقتصادية ديموغرافية ، ومتغيرات رادعة (غافيريا وباجيس، 2002، وماثور، 1977، وستيفانز، 1983، وميرا وجاياكومار، 1995، ومسيح ومسيح، 1996).

يمكن أن تشمل المتغيرات الاقتصادية مؤشر عدم المساواة في الدخل (IIEQ) ، ومتوسط دخل الأسر، ومعدل البطالة ، ودخل الفرد في المدينة ، وما إلى ذلك . يمكن أن يكون لكل منها تأثير على معدل الجريمة . أتوقع أنه مع ارتفاع معدل البطالة (UMP) في المدن (المناطق الحضرية) ، سيرتفع معدل الجريمة . ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية . والسبب وراء ذلك هو أنه عندما يصبح الناس عاطلين عن العمل ، فإنهم سيبحثون على المدى القصير عن وظائف جديدة . وعلى المدى الطويل ، إذا لم يجدوا وظائف ، فإنهم سيميلون إلى الإجرام .

وما إذا كان هذا هو الحال أم لا هو موضوع دراسة تجريبية أخرى . في الواقع ، هناك العديد من الباحثين الذين درسوا هذه العلاقة . لم يتم التوصل إلى نتيجة مرضية ومتفق عليها بشكل عام حتى الآن .

يلخص مسيح ومسيح (1996) الأدبيات الموجودة حول هذه القضية ويذكران أن هناك 33 دراسة وجدت علاقة إيجابية و19 دراسة وجدت علاقة سلبية أو معدومة بين الجريمة ومعدل البطالة (1094) . كما أتوقع وجود علاقة إيجابية بين الجريمة وعدم المساواة في الدخل . مع زيادة عدم المساواة في الدخل ، يزداد الفرق بين ذوي الدخل المنخفض والدخل المرتفع . هذا يُحفّز ذوي الدخل المحدود أو الفقراء على اللحاق بذوي الدخل المرتفع . يُحاول بعض الأشخاص تحسين مستوى معيشتهم بطرق غير قانونية ، مثل السرقة والنهب وغيرها من الوسائل غير القانونية . ويرجع ذلك إلى اعتقادهم بأنهم لن يصلوا إلى مستوى معيشة هؤلاء الأشخاص المرتفعين بمجرد العمل . كما يُواجه الفقراء صعوبات معيشية ، فقد لا تكفي دخولهم المنتظمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية والضرورية ، مما يُحفّزهم على الانخراط في أنشطة إجرامية .

من ناحية أخرى ، يُمكن توقع وجود علاقة سلبية بين دخل الفرد في المدينة (PCI) والجريمة . فمع ارتفاع دخل الفرد في المدينة ، نتوقع عمومًا زيادة ثروة كل فرد في المدينة ، وبالتالي ينخفض حافز ارتكاب الجريمة بناءً على دخل الفرد . علاوة على ذلك ، يُفترض أن تكون جرائم الممتلكات أكثر ارتباطًا بالمتغيرات الاقتصادية ، وستنخفض بزيادة دخل الفرد . يُمكن أيضًا استخدام خط الفقر (POV) كمؤشر لعدم المساواة في الدخل . في هذه الحالة ، يُمكن أن تكون العلاقة بين الجريمة ودخل الفرد إيجابية أيضًا . مع ازدياد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، يُتوقع ارتفاع معدل الجريمة أيضًا . تشمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي تُحدد الجريمة المستوى التعليمي ، والتركيبة العمرية للمدينة ، ومستوى التحضر، ونسبة عرق معين في المجتمع ، ونسبة السكان الذكور أو الإناث في القوى العاملة ، إلخ .

ويمكن توقع وجود علاقة سلبية بين المستوى التعليمي في المجتمع والجريمة . فكلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع ، قلّ احتمال ارتكاب الجريمة بينهم . وقد تكون العلاقة بين الجريمة والتحضر غير مؤكدة . ويذكر مسيح ومسيح : في ظل مستويات التحضر المنخفضة ، قد ترتفع معدلات الجريمة بسبب قلة السكان ؛ وقد يؤدي ازدياد التحضر إلى انخفاضها نتيجةً لقرب السكان ؛ وأخيرًا ، مع ازدياد التحضر، قد ترتفع معدلات الجريمة لعدم قدرة الأفراد على تحديد ما إذا كانوا يمارسون نشاطًا قانونيًا أم غير قانوني (1093) . في الواقع ، وجد غافيريا وباجيس (2002: 193) علاقة إيجابية بين حجم المدينة والضحايا . وبالتالي ، يمكننا القول إن التحضر قد يكون له آثارا سلبية وإيجابية على الجريمة في مختلف البيئات الحضرية . ويتطلب الأمر دراسة تجريبية لمعرفة أيهما يفوق الآخر.

يمكن لمتغيرات الردع ، مثل قوة الشرطة ، وشدة العقوبة ، وأنظمة العدالة والمحاكم ، وظروف السجون ، أن تؤثر على معدل الجريمة أيضًا . نتوقع وجود علاقة سلبية بين الجريمة ومتغيرات الردع ؛ فمع ازدياد عدد رجال الشرطة في المناطق الحضرية ، سينخفض معدل الجريمة لأن من يرغبون في ارتكاب جريمة سيكون لديهم احتمال كبير للقبض عليهم . ويمكننا أيضًا توسيع نطاق الحجة المماثلة بين متغيرات الردع الأخرى والجريمة . إن شدة العقوبة ، وارتفاع احتمالية القبض ، وسوء ظروف السجون ، وسرعة العمل في أنظمة العدالة والمحاكم ، كلها عوامل تُثني من ينوون ارتكاب الجريمة.

محددات الجريمة في المناطق الحضرية

تختلف أسباب وتأثيرات الجريمة باختلاف البلدان . بشكل عام ، لا توجد علاقة مباشرة بين أسباب جريمة معينة في بلد وأخرى . ولكن عند دراسة أسباب الجريمة في مجتمع ما ، يجب أن تكون متشابهة . يهدف هذا القسم إلى استكشاف محددات الجريمة في المدن الكبرى ، التي يبلغ عدد سكانها 200,000 نسمة أو أكثر ، في الولايات المتحدة . كما ذكرنا سابقًا ، نُحدد المتغيرات ضمن ثلاث فئات : الردع ، والعوامل

الاقتصادية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية . لدينا نوعان رئيسيان من متغيرات الجريمة : إجمالي عدد الجرائم وإجمالي عدد جرائم العنف في المدن الكبرى . النوع الأول هو جرائم الممتلكات (NCRM)، والنوع الثاني هو الجرائم الشخصية .(VCRM)

ونظرًا لكثرة عدد هاتين الجريمتين، نقسمهما على عدد سكان المدينة للحصول على معدلات الجريمة . وبالتالي، لدينا متغيران تابعان إضافيان؛ معدل الجريمة الشخصية (VCR) ومعدل الجريمة على الممتلكات .(CR)نستخدم هذه المعدلات بالإضافة إلى العدد الإجمالي للجرائم لمعرفة ما إذا كنا نحصل على نتائج إحصائية أفضل . علاوة على ذلك ، نأخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات التابعة الأربعة بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة ونقدرها لمعرفة ما إذا كان هناك بعض التحسينات في النتائ ج. لذلك ، لدينا ثماني معادلات للتقدير .

في البداية ، تم استخدام تسعة متغيرات توضيحية . يوجد متغير رادع واحد فقط متاح للاستخدام . كان ينبغي علينا استخدام أكثر من متغير رادع واحد ولكن إما أن البيانات غير متوفرة أو أن البيانات متوفرة ولكنها غير مناسبة لنماذجنا في إطار الدراسة . كمتغيرات اقتصادية ، نستخدم أربعة متغيرات ؛ دخل الفرد في المدينة (PCI)، ومعدل البطالة (UMP)، وعدم المساواة في الدخل (IIEQ) المُعرّف كنسبة مئوية من الأسر التي يبلغ دخلها 75000 دولار أو أكثر سنويًا . نستخدم أيضًا خط الفقر كمتغير آخر لعدم المساواة في الدخل ، والذي يُعرّف كنسبة مئوية من جميع الأشخاص الذين لديهم دخل أقل من مستوى الفقر.

لتحديد أي متغير من متغيرات عدم المساواة في الدخل يجب استخدامه ، ننظر إلى الارتباط بين الجريمة وهذه المتغيرين ونختار المتغير الذي لديه أعلى ارتباط . نستخدم أربعة متغيرات تفسيرية اجتماعية واقتصادية وديموغرافية . بالنسبة لحجم المدينة ، نستخدم مساحة الأرض وعدد سكان المدينة . مرة أخرى ، بالنسبة لقياس التحضر هذا ، ننظر إلى الارتباط بين الجريمة وهذه المتغيرين ونختار المتغير الذي لديه أعلى ارتباط . نستخدم أيضًا السكان السود لمعرفة ما إذا كان يضيف قوة في تفسير العلاقة بين الجريمة وسكان عرق معين . هذه حالة خاصة للمدن في الولايات المتحدة . ومن الملاحظة أنه عندما يزداد وجود السكان السود في مدينة ما ، فمن المرجح أن تزداد الجريمة المرتكبة في تلك المدينة .

تشمل دراسات جلايسر وساكردوت (1999: 8، 15، 24)، وغروغير وويليس (2000)، وكريفو وبيترسون (1996)، وكولين وليفيت (1999)، والعديد من الدراسات التجريبية الأخرى هذا المتغير لمعرفة ما إذا كان يساهم ، إن وُجد ، في تفسير الجريمة الحضرية . في الواقع ، يعد بلومشتاين وآخرون (1986) أن نسبة السود مؤشر مهم للجريمة . ولإدراج المتغير التعليمي(EDU) ، نستخدم المتسربين من المدارس الثانوية . في هذه الحالة ، نتوقع ارتفاع معدل الجريمة مع زيادة عدد المتسربين من المدارس الثانوية.

تحليل الارتباط

للاختيار بين متغيري مساحة الأرض (LA) والسكان (POP) لتمثيل متغير التحضر، وبين متغيري الفقر (POV) وعدم المساواة في الدخل (IIEQ) لتمثيل مؤشر عدم المساواة في الدخل ، قمنا بحساب ارتباط هذه المتغيرات فيما يتعلق بجميع أنواع متغيرات الجريمة الأربعة . كما هو موضح في الجدول 2 ، فإن الارتباط بين NCRM و POP مرتفع للغاية (0.98) بينما يبلغ 0.18 فقط بين NCRM و .LA وينطبق الشيء نفسه على VCRM و LA وبين VCRM و .POP على الرغم من أن الارتباط بين CR و LA أعلى في القيمة المطلقة ، إلا أن الإشارة سالبة وبالتالي يكون الارتباط بين CR و POP أعلى. يكون الارتباط بين VCRو LA سلبيًا بينما يكون موجبًا بين VCR و .POP ونتيجة لذلك ، نستخدم POP كمتغير للتحضر بدلاً من.LA.3 .

Table 2: Correlations

Dependent Variables	Independent Variables								
	LA	POP	BPOP	EDU	POV	PCI	UMP	POL	IIEQ
NCRM	0.18	0.98	0.89	0.95	0.13	0.18	0.19	-0.05	0.19
VCRM	0.14	0.97	0.9	0.95	0.14	0.18	0.24	-0.07	0.19
CR	-0.14	-0.06	0.02	-0.04	0.38	-0.14	0.24	0.2	-0.17
VCR	-0.14	0.13	0.29	0.19	0.51	-0.15	0.44	0.15	-0.14

عند النظر إلى الارتباط بين NCRM وPOV، وبين NCRM وIIEQ، نرى أن الأخير أعلى . وينطبق الأمر نفسه على VCRM و .IIEQ ومع ذلك ، فإن الارتباط بين CR و IIEQ سلبي. وهو أيضًا سلبي بين VCR و IIEQعلى عكس توقعاتنا . من ناحية أخرى ، فهي إيجابية فيما يتعلق بـ POV كما توقعنا . لذلك ، نستخدم POVكمتغير لعدم المساواة في الدخل بدلاً من .IIEQ النموذج والبيانات باستخدام المتغيرات التوضيحية المذكورة، نُحدد النموذج كما يلي:

$$C=\beta0+\beta1POP+\beta2BPOP+\beta3EDU+\beta4POV+\beta5PCI+\beta6UMP+\beta7POL+\varepsilon \quad (1)$$

حيث يُمثل C الجريمة، ويُمثل β المتبقيات، وجميع المتغيرات الأخرى هي نفسها كما ذُكرت في القسم السابق. نحصل على النموذج الثاني بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للنموذج المذكور أعلاه. المعادلة هي

$$LnC=\beta0+\beta1\ lnPOP+\beta2\ lnBPOP+\beta3\ lnEDU+\beta4\ lnPOV+\beta5\ lnPCI+\beta6\ lnUMP+\beta7\ lnPOL+\varepsilon \quad (2)$$

حيث lnC هو اللوغاريتم الطبيعي لـ .C تجدر الإشارة إلى أن لدينا ثماني معادلات . سيتم تقدير أربع منها بناءً على النموذج (1)، وسيتم تقدير الباقي بناءً على النموذج (2). ستبقى متغيراتنا المستقلة كما هي، ولكنها ستكون متغيرًا تابعًا . لدينا معدل الجريمة الشخصية (VCRM) ومعدل الجريمة الشخصية(VCR) ، ومعدل الجريمة على الممتلكات (NCRM) ومعدل الجريمة على الممتلكات(CR) ، واللوغاريتم الطبيعي لها كما يلي : lnVCRM، lnVCR، lnNCRM، و.lnCR

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة مستمدة من كتاب بيانات المقاطعات والمدن . نستخدم بيانات 75 مدينة أمريكية كبيرة . يبلغ عدد سكان هذه المدن 200,000 نسمة أو أكثر. ورغم أننا وجدنا تقريبًا جميع البيانات التي توقعنا في البداية أنها ستكون مفيدة ، إلا أننا لم نجد بيانات حول نفقات منع الجريمة باستثناء نفقات شرطة الحكومة المحلية أو البلدية . كنا سنحصل على هذه البيانات من مصادر أخرى ، لكنها لم تكن لتتطابق مع تعريفاتنا ، وبالتالي ، كانت ستُعطي نتائج متحيزة .

من التفاصيل المهمة الأخرى المتعلقة ببياناتنا اختلاف أوقات البيانات . فالبيانات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لعام ١٩٩٠، وبيانات متغيرات الردع لعامي ١٩٩٠ و١٩٩١، والبيانات الاقتصادية لعام ١٩٨٩، باستثناء بيانات معدل البطالة لعام ١٩٩١. أما بالنسبة للمتغيرات التابعة ، فجميع البيانات لعام ١٩٩١. ونظرًا لصعوبة الحصول على البيانات ، نعتقد أن تأخرها أو تأخرها بعام لن يُسبب أي مشكلة إحصائية كبيرة . ويرجع ذلك إلى ثبات جميع خصائص المتغيرات الأخرى.

نتائج تحليل الانحدار

تُعرض نتائج مربعات الصغرى العادية (OLS) في الجدولين ٣ و ٤. لدينا ثماني معادلات ، وفي كل معادلة نستخدم سبعة متغيرات مستقلة ، بإجمالي ٥٦ متغيرًا . ومن بين المعاملات الـ ٥٦ ، نحصل على ٣٧ معاملًا ذا دلالة إحصائية بناءً على إحصاءات t.

Table 3: Regression Results

Equations		1		2		3		4	
Dependent Variables		NCRM	t values	CR	t values	VCRM	t values	VCR	t values
Explanatory Variables	Constant	-78163	-3.66	-0.06	-1.31	-26278	-4.17	-0.035	-3.3
	POP	0.082	9.8	1.12	0.06	0.018	7.2	-6.8	-1.6
	BPOP	0.01	0.69	1.75	0.53	0.0088	1.9	1.97	2.5
	EDU	0.88	1.09	-0.0000015	-0.89	0.31	1.3	0.000000178	0.44
	POV	1650	3.75	0.0034	3.84	329	2.53	0.00092	4.14
	PCI	3.32	3.34	0.000006	2.9	0.94	3.2	0.0000019	3.82
	UMP	-437	-0.44	-0.00022	-0.11	516	1.77	0.000576	1.15
	POL	926	2.43	0.0018	2.4	92	0.82	0.000385	2.003
R SQR.		0.97		0.27		0.97		0.46	
D-W		1.72		1.94		1.56		1.51	

[5] In social sciences, getting data is not an easy task to do. Also, if we are to find exact year data for all variables, we could not complete the study because of the lack of data.
[6] Many empirical studies in this literature employ OLS or TSLS.

Table 4: Regression Results in Natural Logaritm

Equation		5		6		7		8	
Dependent Variables		lnNCRM	t values	lnCR	t values	lnVCRM	t values	lnVCR	t values
Independent Variables	Constant	-8.86	-3.4	-8.86	-3.4	-19.4	-5.12	-19.4	-5.12
	lnPOP	0.89	6.14	-0.114	-0.79	0.53	2.52	-0.47	-2.26
	lnBPOP	0.041	1.06	0.04	1.06	0.24	4.3	0.24	4.3
	lnEDU	-0.0065	-0.055	-0.0066	-0.055	0.18	1.032	0.18	1.032
	lnPOV	0.45	3.343	0.45	3.34	0.69	3.52	0.69	3.52
	lnPCI	0.617	2.378	0.62	2.38	1.45	3.84	1.45	3.84
	lnUMP	-0.009	-0.08	-0.0096	-0.08	0.28	1.6	0.28	1.6
	lnPOL	0.2	2.37	0.2	2.37	0.35	2.8	0.35	2.8
R SQR.		0.88		0.98		0.86		0.59	
D-W		2.05		1.72		1.71		1.71	

في الجدول 4 ، تجدر الإشارة إلى أن نتائج معادلتي lnNCRM وlnCR متطابقة تقريبًا . كما توجد نتائج متشابهة بين معادلتي lnVCRM وlnVCR . لذلك، نعتمد في تفسيرنا على المعادلتين 1-5 و7، مع استبعاد المعادلتين 6 و8. في هذه الحالة ، لدينا 28 معاملًا ذا دلالة إحصائية من أصل 42. وكما يتضح من الجداول ، فإن معاملي POV وPCI ذوا دلالة إحصائية في جميع المعادلات . ومع ذلك ، توقعنا أن يكون معامل PCI سالبًا. يُعدّ منظور الشخص (POV) مُحدِّدًا هامًا للجريمة . فمع ازدياد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ، تنخفض ثروة الفقراء ، وبالتالي يزداد السلوك الإجرامي ، مع اتساع فجوة عدم المساواة في الدخل . تُؤكِّد هذه النتيجة الدراسات التجريبية السابقة التي استُخدمت فيها متغيرات عدم المساواة في الدخل . على سبيل المثال، ينظر إيرليش (1973) . عند النظر إلى مُعاملات معدل البطالة في كلا الجدولين ، نجد أنها ذات دلالة إحصائية في معادلتين فقط . هذه المُعاملات غير الدالة لمعامل عدم المساواة في الدخل (UMP)سلبية . تتوافق نتائجنا بشأن مُعامل عدم المساواة في الدخل (UMP) مع نتائج ماسيه وماسيه (1996).

لمتغير التحضر (POP) مُعاملات ذات دلالة إحصائية في هذه المُعادلات الست ، على الرغم من أن أحد المُعاملات يحمل إشارة سالبة . وبالتالي ، يُعدّ متغير عدم المساواة في الدخل (POP) أيضًا مُحدِّدًا هامًا للجريمة في المناطق الحضرية . فالزيادات في المناطق الحضرية تُؤدي بالفعل إلى المزيد من الجرائم . هذه النتيجة القوية على متغير عدم المساواة في الدخل متوقعة ، وهي تدعم نتائج جلاسر وساكردوت (1996) . كما ذكروا في مقالهم ، عندما تكبر المدن ، فإن هذا يزيد من عائد السلع المسروقة ، ويرتبط احتمال القبض عليهم سلبًا بحجم المدينة ، وأخيرًا ، يزداد توفر سوق إعادة بيع السلع المسروقة أيضًا مع حجم المدينة . بالنظر إلى هذا المنظور، تدعم نتائجنا هذا بقوة.

نصف معاملات BPOP ذات دلالة إحصائية أيضًا ؛ مما يشير إلى أن نسبة السكان السود لها تأثير كبير على الجريمة . على وجه التحديد ، تُظهر نتائجنا أن وجود السكان السود في المدن الأمريكية الكبيرة

يؤثر على الجريمة الحضرية . النتيجة الضعيفة التي حصلنا عليها هي معامل المستوى التعليمي . لديه معامل واحد فقط ذو دلالة إحصائية . على الرغم من أننا توقعنا أنه مع زيادة عدد المتسربين من المدارس الثانوية ، يصبح الكثير منهم مجرمين في وقت لاحق ، إلا أن نتائجنا تشير إلى أن هذا ليس هو الحال . بلغت قيمة معامل إنفاق شرطة حكومة المدينة 5 من 6 معادلات ، على الرغم من أن النتائج كانت مخالفة لتوقعاتنا . توقعنا معاملًا سلبيًا ، مما يشير إلى أنه مع زيادة إنفاق شرطة حكومة المدينة ، قد تنخفض معدلات الجريمة . إلا أن نتائجنا لا تدعم ما توقعناه . ويرجع ذلك ، من بين أسباب أخرى ، إلى أن معدلات الزيادة في إنفاق شرطة المدينة أقل من معدل النمو السكاني . لذلك، لم تُحقق النتائج التي توقعناها في البداية.

تستخدم هذه الدراسة بيانات ضخمة من مدن الولايات المتحدة الأمريكية للتحقيق تجريبيًا في محددات الجريمة في المناطق الحضرية . تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن دخل الفرد ، وعدم المساواة في الدخل ، وعدد السكان ، ووجود السكان السود ، كلها محددات مهمة للجريمة في المناطق الحضرية . كما أن لمعدل البطالة ونفقات الشرطة تأثيرات مهمة في تحديد الجريمة ، ولكنها ليست قوية جدًا . كما تؤكد نتائجنا الدراسات التجريبية السابقة حول هذا الموضوع.